الإدارة العثمانية
في المدينة المنورة
(١٢٨١ - ١٣٢٧هـ / ١٨٦٤ - ١٩٠٩م)

الإدارة العثمانية
في المدينة المنورة
(١٢٨١ - ١٣٢٧هـ / ١٨٦٤ - ١٩٠٩م)

سلمان بن سالم المطيري

مركز بحوث و دراسات المدينة المنورة
Al-Madinah Al-Munawwarah Research & Studies Center

دارة الملك عبدالعزيز

ⓒ مركز بحوث ودراسات المدينة المنوَّرة، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الإدارة العثمانية في المدينة المنورة/ سلمان بن سالم المطيري – المدينة المنورة، ١٤٣٥هـ

٢٤٠ ص؛ ١٧ × ٢٤سم

ردمك: ٢- ١- ٩٠٥٣٧ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١- الإدارة المحلية – المدينة المنورة

٢- المدينة المنورة – تاريخ- العصر العثماني أ. العنوان

ديوي: ١٢٢ ,٩٥٣ ١٤٣٥/ ٤٦٠٤

رقم الإيداع: ١٤٣٥/ ٤٦٠٤

ردمك: ٢- ١- ٩٠٥٣٧ - ٦٠٣ - ٩٧٨

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، ولا يجوز طبع أي جزء من الكتاب أو نقله على أية هيئة دون موافقة كتابية من الناشر إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة مع وجوب ذكر المصدر.

المؤلف: سلمان بن سالم بن فراج المطيري

قسم التاريخ – جامعة الملك سعود

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على الهادي الأمين نبيِّنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدِّين، أمَّا بعد:

فإنّ للمدينة المنورة مكانةً دينيةً ساميةً شرَّفها الله بها، ورفع قدرها وأعلى شأنها، إذ تُعدّ مُهاجَر نبيِّه وصفة خلقه عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وهي عاصمة الإسلام الأولى التي يتوافد إليها الرَّاغبون في دخول الإسلام، ومنها انطلقت مشاعل الهداية تحمل دعوة الخير والحبِّ والسَّلام، وفي أحضانها المسجد النبوي الشريف أحد المساجد الثلاثة التي تشدُّ إليها الرِّحال، وتُضاعف فيه الحسنات، وفي ربوعها الطاهرة معالمُ تاريخيةٌ خالدةٌ شاهدةٌ على عصر النبوَّة الطاهر وما تلاه عن عصور إسلامية عاطرة.

وللمكانة الدِّينية السَّامقة لطيبة الطيِّبة سجَّلت صفحاتُ التاريخ عنايةَ الحكومات الإسلامية المتعاقبة واهتمامها الكبير على مرِّ الزَّمان بهذه المدينة النبوية من جميع النواحي؛ الصحية والاقتصادية والعسكرية والتعليمية، إعلاءً لشأنها ورفعةً لمكانتها.

وإنّ المطّلع على تاريخ هذه المدينة النبوية في العصور السُّعودي الزاهر يُدرك حجم التطوُّر الهائل الذي نعمت به، إذ أولتها حكومةُ خادم الحرمين الشريفين الرَّشيدة – أيَّده الله – عنايةً فائقةً واهتماماً كبيراً أدَّى إلى تضاعف

مساحة المسجد النبوي أضعافاً متعدِّدة ليستوعب جموع المصلِّين المتزايدة، كما هيَّأت فيها أفضل السُّبل، وقدَّمت أرقى الخدمات التي تُسهم في راحة قاصديها وتُعينهم على أداء عباداتهم في يُسر وسهولة، وحظي أهل هذه المدينة الطيِّبة بالعناية والاهتمام بشؤونهم وتذليل الصِّعاب أمامهم وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والعمرانية، وغير ذلك من الخدمات التي تكفل لهم رغد العيش وسبل النماء.

وجاء إنشاء «مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة» لأهداف سامية نبيلة، يأتي في مقدمتها المحافظة على تاريخ هذه المدينة الطاهرة وجمعه وتحقيقه، ونشر الدِّراسات والبحوث المتَّصلة به، وإقامة الندوات والمؤتمرات والملتقيات المهتمَّة به؛ ليكون بذلك مرجعاً تاريخيًّا لها، ومكتبةً واسعةً للمؤلفات المعتنية بها، ولبنةً لبناء قاعدة معلومات ضخمة عن هذه المدينة العامرة.

ويتناول هذا الكتاب الذي نقدِّم له بالدراسة الإدارة العثمانية للمدينة المنورة في المدة (١٢٨١-١٣٢٧هـ/ ١٨٦٤-١٩٠٩م)، ويوضح التقسيمات الإدارية الجديدة لها، التي أدَّت إلى توسُّع مساحتها من حيث المدن والقرى التي تتبعها إداريًّا، كما يُشير إلى أنّ طيبة شهدت في ذلك الوقت نشاطاً علميًّا نتيجة ابتعاث عدد من أبنائها للدراسة إلى إستانبول والقدس والشام، كما حظيت بتحسُّن في الحالة الصحيَّة في تلك المرحلة نتيجة إنشاء ثلاثة مستشفيات فيها، كما ازدهرت المدينة النبوية في تلك المرحلة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وذلك نتيجة اتِّصالها ببلاد الشام والعاصمة العثمانية بسكة الحديد، وتوافر الاتصالات الحديثة فيها كالبرق

والبريد والهاتف، إلى جانب قيام الحكومة العثمانية بفصلها عن الحجاز إداريًّا ووصلها مباشرةً بالعاصمة إستانبول.

ونتيجةً لاتصال هذا الكتاب بتاريخ المدينة المنورة وإلقائه الضوء على مرحلة من أهمِّ المراحل التاريخية التي مرَّت بها، رأى مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة طباعة هذا الكتاب ونشره؛ رغبةً منه في إثراء مكتبة الدِّراسات التاريخية الخاصة بهذه المدينة الطيِّبة، راجين أن يحقِّق الله من ورائه النفع والفائدة.

مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

المحتويات

١٥	**المقدمة**
١٩	**التمهيد**
٢١	جغرافية المدينة المنورة
٢٣	الأهمية الدينية
٢٤	سور المدينة المنورة
٢٦	نبذة عن الأوضاع الإدارية للمدينة المنورة في العصر الحديث
٢٦	إدارة المدينة المنورة في العهد العثماني الأول (٩٢٣ - ١٢٢٠هـ/ ١٥١٧ - ١٨٠٥م)
٣٣	إدارة الدولة السعودية الأولى للمدينة المنورة (١٢٢٠ - ١٢٢٧هـ/ ١٨٠٥ - ١٨١٢م)
٣٦	المدينة المنورة تحت إدارة محمد علي باشا (١٢٢٧ - ١٢٥٦هـ/ ١٨١٢ - ١٨٤٠م)
٣٩	عودة الحكم العثماني لمحافظة المدينة المنورة (١٢٥٦ - ١٣٣٦هـ/ ١٨٤٠ - ١٩١٦م)
	الفصل الأول: إدارة محافظة المدينة المنورة في ضوء نظام الولايات (١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م)
٤٥	نظام الولايات (١٢٨٢هـ/ ١٨٦٤م) وتطبيقاته
٦٣	التقسيمات الإدارية لمحافظة المدينة المنورة

٧٣ | المجالس والأجهزة الإدارية
٨٢ | الإدارة العسكرية
٩٠ | العلاقة مع القبائل المجاورة

الفصل الثاني:الإدارة المالية

٩٧ | قانون الإدارة المالية
١٠١ | إدارة الشؤون المالية في محافظة المدينة المنورة
١٠٣ | ميزانية محافظة المدينة المنورة
١١٢ | الصرة الهمايونية وأثرها المادي
١١٥ | النقود المتداولة وأسعار السلع
١٢٤ | الوظائف والرواتب

الفصل الثالث: إدارة القضاء والشؤون الدينية

١٣٥ | الإصلاحات العثمانية في القضاء
١٤٠ | شؤون القضاء في محافظة المدينة المنورة
١٤٧ | الإفتاء
١٤٩ | إدارة الحرم النبوي الشريف
١٦٠ | إدارة الأوقاف

الفصل الرابع: إدارة الخدمات

١٦٩ | التعليم
١٨٦ | الصحة
١٩٧ | المواصلات والاتصالات
٢١١ | **الخاتمة**
٢١٥ | **الملحقات**
٢١٩ | **الكشاف العام**
٢٢٧ | **المصادر والمراجع**

المقدمة(*)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الكريم نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين؛ وبعد:

شهدت الدولة العثمانية منذ مطلع القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي تحركات جادة من قبل قادتها نحو الإصلاح والتجديد، وشجع السلاطين العثمانيون هذا الاتجاه؛ رغبةً منهم في النهوض بمؤسسات الدولة نحو التقدم والتطور، وخصوصاً في المؤسسة العسكرية التي بدأت تتراجع على الصعيد الخارجي أمام قوة القوى الغربية ونفوذها، وتسبب المشكلات الأمنية للدولة العثمانية في الداخل.

وبدأت أولى محاولات الإصلاح في عهد السلطان سليم الثالث (١٢٠٣ - ١٢٢٢هـ/ ١٧٨٩ - ١٨٠٧م)، إذ قام بمحاولات لإصلاح الجيش، ولكن محاولاته قوبلت بمعارضة شديدة من قبل قواد الجيش والقوى المحافظة في السلطة الدينية، أدت في نهاية الأمر إلى توقفها.

واستكمل السلطان محمود الثاني إجراءات الإصلاح في الجيش العثماني، وشكلت حادثة الوقعة الخيرية عام ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م والقضاء

(*) أصل هذا الكتاب رسالة علمية نال بها المؤلف درجة الماجستير في التاريخ الحديث من قسم التاريخ بكلية الآداب بجامعة الملك سعود، ٢٠/ ٤/ ١٤٣٣هـ الموافق ١٣/ ٣/ ٢٠١٢م.

على الإنكشارية فيها نقطة تحول كبيرة نحو الإصلاح في المؤسسة العسكرية؛ إذ بدأت مرحلة بناء جيش عثماني جديد؛ ليكون قادراً على مواجهة أطماع الدول الغربية المتزايدة في ممتلكات الدولة العثمانية، وعلى تعزيز نفوذ الدولة وسيطرتها على بعض الأقاليم التي كانت تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال عن المركز.

وفي عهد السلطان عبد المجيد الأول (١٢٥٥ - ١٢٧٨هـ/ ١٨٣٩ -١٨٦١م) بدأت مرحلة جديدة من الإصلاحات عرفت بالتنظيمات الخيرية، وهي مجموعة من الإجراءات التشريعية والتنظيمية، اتخذت صفتها القانونية من طريق صدورها من أعلى سلطة في الدولة العثمانية، المتمثلة في السلطان العثماني، وتسمى (إصلاحات خطي همايوني) أي منشور السلطان الإصلاحي. وكان القصد من هذه الإصلاحات تنظيم أمور الدولة على أسس جديدة وحديثة في الميادين كافة الإدارية، والمالية، والقضائية، والتعليمية. وقد بدأت هذه المرحلة بعد صدور خط شريف كلخانة عام ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، الذي شدد على المساواة بين رعايا الدولة العثمانية، وأعطى الرعية الأحقية في المشاركة في إدارة مناطقهم، بتشكيل مجالس الإدارة المحلية في الولايات والأقاليم، كما عزز من مركزية الدولة في الولايات والأقاليم التابعة، وقلص نفوذ الحكام المحليين، وزاد من إشراف الدولة المباشر على الإجراءات المالية وتحصيل الضرائب والرسوم، وهو ما أدى إلى زيادة في إيرادات الدولة المالية.

وتوالت التنظيمات والإصلاحات العثمانية في عهد السلطان عبدالعزيز (١٢٧٨ - ١٢٩٣ هـ/ ١٨٦١ - ١٨٧٦م)، ومن أهم الأنظمة والقوانين التي

صدرت في عهده نظام الولايات (١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م)؛ إذ قسمت بموجبه ممالك الدولة العثمانية إداريا إلى عدد من الولايات، كما قسمت الولايات إلى عدد من الألوية والمتصرفيات، التي قسمت كذلك إلى عدد من الأقضية، وقسمت الأقضية إلى عدة نواح أو بلدات لتمثل أصغر وحدة إدارية في كيان الدولة العثمانية.

وقد ألغى نظام الولايات الجديد نظام الإيالات القديم، وشكل مرحلةً انتقالية للتحديث والتجديد في أنظمة الحكم والإدارة العثمانية؛ وعزز من إشراف الدولة بشكل مباشر على إدارة ولاياتها وتنظيمها. وأصبح نظام الولايات هو الأساس الذي تبنى عليه القوانين والأنظمة المالية والإدارية في الدولة العثمانية.

واستمرت الإصلاحات العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٢٩٣ - ١٣٢٧هـ/ ١٨٧٦ - ١٩٠٩م)، وشهدت الولايات العربية في عهده اهتماماً خاصًّا، بهدف دعم توجه الدولة نحو الجامعة الإسلامية، إذ جعلت ولاية الحجاز ولاية من الدرجة الأولى، وزيدت رواتب ولاتها وموظفيها. وبذلت الجهود لربط ولاية الحجاز بالاتصالات والمواصلات الحديثة، وتعد سكة حديد الحجاز - التي ربطت المدينة المنورة بعاصمة الدولة العثمانية عام ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م - أحد أهم المشاريع التي أنجزتها الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.

وعلى أي حال فقد شهدت الإدارة العثمانية - وخصوصاً في الولايات والأقاليم - تطوراً كبيراً بعد صدور نظام الولايات عام ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م، حين بدأت الدولة العثمانية مرحلة جديدة لإدارة الولايات، بمفهوم

وأسلوب جديد مختلف عن النظام السابق، ووفقاً لتقسيمات نظام الولايات وتنظيماته الحديثة.

وتعد محافظة المدينة المنورة من الألوية العثمانية التي شهدت تطوراً في النظم الإدارية العثمانية الحديثة وتطبيقاتها، فبعد صدور نظام الولايات عام ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م أصبحت محافظة المدينة المنورة بموجبه (لواءً) تابعاً لولاية الحجاز، وإن ظلت تسميتها السابقة (محافظة) – كما سيأتي تفسيره لاحقاً – وقسمت إلى عدد من الأقضية والنواحي. وأُسس مجلس إدارة المحافظة بتعيين عدد من الأعضاء، وانتخاب الأعضاء الآخرين.

ولهذا جاءت فكرة هذا الكتاب (الإدارة العثمانية في محافظة المدينة المنورة ١٢٨١ – ١٣٢٧هـ/ ١٨٦٤ – ١٩٠٩م)؛ لمعرفة طبيعة الإدارة العثمانية وأنظمتها وقوانينها الحديثة، ومدى تطبيقها في محافظة المدينة المنورة. ولدراسة الجوانب والإجراءات الإدارية والتنظيمية في الميادين العسكرية، والمالية، والشؤون الدينية والقضائية، والخدمية كالصحة والمواصلات والاتصالات، بدءاً من عام ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م، وهو تاريخ صدور نظام الولايات، وحتى عام ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م، وهو نهاية عهد السلطان عبد الحميد الثاني.

سلمان بن سالم المطيري